

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



مؤسسة الأرشيف الوطني

همزة الوصل

نشرية إعلامية داخلية

[illegible]



همزة وصل



افتتاحية

التشريع الأرشيفي

-الكتابة الإلكترونية في التشريع الجزائري

نشاطات المؤسسة

-الدورة التكوينية بولاية ميلة وإحياء يوم الشهيد.
-المنتدى الدولي حول الحماية الدولية للأرشيف.

تقنيات الأرشيف

-الأرشفة الإلكترونية

الذاكرة الوطنية

-وقفة مع المرحوم إبراهيم بلبحري

زاوية الأرشيفي

-سرقة الأرشيف و المتجارة به بطرق غير شرعية

أخبار موجزة



هيئة التحرير

المدير المسؤول

السيد شيخي عبد المجيد،

المدير العام للأرشيف الوطني

رئيس التحرير

السيد هلال عبد الوهاب

كاتبة التحرير

السيدة بلحاج دليلة

همزة الوصل نشرية إعلامية داخلية،
تصدر عن مركز الأرشيف الوطني،
ثلاث مرات في السنة.

تتقل النشرة أخبار الأرشيف الوطني
خاصة و قطاع الأرشيف عامة. و هي
أيضا فضاء لتبادل التجارب و
المعلومات المهنية و العلمية و
التقنية بين الأرشيفيين.

المساهمة مفتوحة

لتكون النشرة همزة وصل حقة بين
كل الأرشيفيين الجزائريين. فلا
تبخلوا ببضع ساعات من وقتكم
لإثرائها.

الاتصال

20 شارع حسان بن نعمان حي

البساتين، بئر خادم، الجزائر.

الهاتف: 021 16 54 20/21 الفاكس:

021 16 54 19 البريد الإلكتروني:

dgancan@mail.wissal.dz

موقع الأنترنت: www.archives

dgan.gov.dz

تصميم و طبع

مركز الأرشيف الوطني



لا يخفى على عاقل أن الموروث الأرشيفي جزأ لا يتجزأ من ذاكرة الأمم و أن مكانة المؤسسات التي تراعاه تقوم أساسا على كم و نوع المصادر التي تحفظها.

و قد شهد قطاع الأرشيف في الجزائر حدثا يبشر بنقلة نوعية و بداية عهد جديد في هذا المجال، الأول هو إمضاء اتفاقية مع الأرشيف الفرنسي، يمكن بموجبها للجزائر استرجاع صفحات كاملة من ذاكرتها الوطنية.

و ما هذه الاتفاقية إلا نتاج مجهود، ظهرت بواره منذ الاستقلال، كان يرمي إلى تعزيز سيادة الجزائر على مصادر تاريخها، و هذا بعمل دؤوب على كل المستويات و في كل المنتديات لإيجاد حل عادل لمسألة الأرشيف المرحل، يخدم الصالح الوطني دون الإخلال بالمبادئ و المعاملات التي تربط الأمم. و تدعّم هذا السعي بعد سنين طوال بقرار إنشاء مجموعة عمل حول الأرشيف المرحل داخل المجلس الدولي للأرشيف، في مؤتمره بفيينا عام 2004، بإقتراح من السيد عبد المجيد شيخي المدير العام للأرشيف الوطني و صوت الجزائر داخل المجلس. و توجّ هذا المجهود بالزيارة التي قادها هذا الأخير، على رأس وفد من مؤسسة الأرشيف الوطني، و التي أفضت إلى إبرام الاتفاقية.

لا تنحصر نتائج الزيارة في الاتفاقية، بل تكالفت ببداية التكفل الفعلي بمسألة الأرشيف المرحل على المستوى الدولي، التي لا طالما تحاشتها الأوساط الأرشيفية الدولية. و قد تجلّى هذا التوجه منذ 2004، و لكنه تعزز بزيارة الوفد الجزائري لأمانة المجلس الدولي للأرشيف بباريس و زيارة أمينه العام للجزائر، في مارس 2009، التي تشير بالتفاعل الإيجابي تجاه الطرح الجزائري في مسألة الأرشيف المرحل خاصة و قضايا مهنية أخرى عامة.

كما تعدّ هذه الزيارة بمثابة حجر الأساس لإنطلاق العمل من أجل تحقيق دعوة دامت السنين و حلم لا طالما راود الغايورين على ذاكرة أمتهم، و هو أن تكون مصادر تاريخ الجزائر في متناول الباحث الجزائري على أرض الجزائر، موفرة بذلك عناء تنقله إلى الخارج لما قد يجده في وطنه، و بما قد يفتح شهية المتعطشين إلى المعلومة التي ستثور بصيرتهم لتقرز التحاليل و الدراسات التي ستدعم هوية و ذاكرة الأمة.



الكتابة الإلكترونية في التشريع الجزائري
القانون رقم 05-10 جوان 2005 المعدل و المتمم
للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975

المعارف عليه منذ القدم أنه هناك نوعين من الإثبات: الوثيقة و الشهادة. فكما لا يختلف اثنان من حجية الوثيقة المكتوبة التي تعتبر أمر لا نقاش فيه في إثبات الحقوق و توثيق الوقائع و تبين الحقائق، لا يختلف كذلك اثنان في حجية شهادة الاثنان. ولكن مع التغيرات في الحركية الاجتماعية التي لا يسلم منها أي تجمع بشري اعتمد نوع آخر من الإثبات و المتمثل في الوثيقة الإلكترونية و التي أصبح لها مكانة بين الأدلة الإثباتية، خاصة في التعاملات التجارية، هذه الأخيرة كانت بمثابة الأرضية الخصبة لبروز وفرض هذا النوع من الإثبات خاصة في الدول المتقدمة .

ومن أجل مساهمة التطورات و المستجدات في مجال الإدارة الرائدة التي تهدف إلى تحسين الخدمات و التسيير الحسن للقضايا و التعاملات في شتي المجالات سواء الاقتصادية التجارية الاجتماعية و الإدارية، خاصة في المجتمعات المتقدمة، إرتأ المشرع الجزائري ضرورة تحيين وتعديل بعض النصوص التشريعية و التنظيمية لمواكبة العصر، و من بين هذه النصوص القانون رقم 05-10 جوان 2005 المعدل و المتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 و المتعلق بالحالة المدنية و ما يهمننا في هذا القانون المادتين 323 مكرر 1 و 327 اللتان تمس في الصميم العمل الأرشيفي .

فالمادة 323 مكرر 1 تنص على جعل الكتابة في شكلها الالكتروني في نفس مرتبة الكتابة على الورق من حيث الإثبات و الحجية، بشرط توفر عاملين وهما:

1- إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها عن طريق وضع آليات متمثلة في ما يسمى المفتاح الشخصي و المفتاح العمومي.



2- ضرورة توفير الشروط الملائمة لحفظها لضمان ديمومة المعلومة المحتواة في الوعاء الإلكتروني
أما المادة 327 من نفس القانون فتنص على توضيح بعض الشروط التي جاءت في المادة 323 مكرر
1، الواجب توفرها في الوثيقة الإلكترونية، ألا وهو التوقيع الإلكتروني لإثبات حجية وصحة
المعلومات المتضمنة في الوثيقة

الجدير بالذكر أن مضمون هاتين المادتين وتفعيلهما على أرض الواقع لن يتم إلا إذا دعمتا
بنصوص تطبيقية توضح وتضع الآليات التطبيقية التي تساعد المتعاملين بمثل هذا الوعاء على
استعماله بكل اطمئنان وسكينة.

تابع لجدول الحفظ

جدول (7)

الإدارة : وزارة
المصلحة المنتجة
المسؤول : المكلف بإعداد الوثيقة أو المصادق عليها

رقم الملف	رمز التصنيف	عنوان الملف أو السلسلة	المصلحة الحائزة	وصف المضمون	سند المعلومات	مدة الحفظ	
						المرحلة الجارية	المرحلة الوسيطة
001	1.أ	المبادلات و التعاون الدولي	مديرية المبادلات و التطوير	وثائق تتعلق بمهمات اتفاقيات تبادل الخبرات. تربص بالخارج تقارير المشاركين	و + ف	2	5

تذكير : يمكن الإشارة إلى العبارتين 3 و 4 برمز خاصة (الجدول 8).



جدول (8)

الإدارة : وزارة
المصلحة المنتجة
المسؤول : المكلف بإعداد الوثيقة أو المصادق عليها

رقم الملف	رمز التصنيف	عنوان الملف أو السلسلة	المصلحة الحائزة	وصف المضمون	سند المعلومات	مدة الحفظ	
						المرحلة الجارية	المرحلة الوسيطة
001	1.أ	المبادلات و التعاون الدولي	مديرية المبادلات و التطوير	وثائق تتعلق بمهام اتفاقيات تبادل الخبرات. تربص بالخارج تقارير المشاركين	و + ف	2	5 (1) (2)

1 : تحفظ الوثائق إلى غاية انقضاء القضية

2 : تحفظ الوثائق إلى غاية استبدالها .

فيما يخص النقطة الثالثة المتعلقة بعبارة " الحفظ إلى غاية انتهاء القضية " يمكن أن تطبق على سبيل المثال على ملفات المستخدمين التي تحفظ الوقت اللازم للمسار المهني ولإثبات الحقوق، و نفس الأمر بالنسبة لملفات البناء و التعمير و كذا الملاحقات القضائية.



ملاحظة :

نلاحظ في هذه الحالة أن الملف يحتفظ به في الهيكل المنتج أو المعني بالقضية إلى غاية انتهاء فائدة و استعمال الغاية التي استثنى من أجلها الملف و ذلك بتسوية القضية نفسها.

النقطة الرابعة المتعلقة بعبارة " الحفظ إلى غاية استبدال الملف أو الوثيقة بوثيقة أخرى تحمل نفس القاعدة القانونية أو التنظيمية المنشأة لها " و لكن في صبغة و نظرة جديدة و فور استبدالها تصبح غير مستعملة .

يمكن أن تخص :

- مناشير تطبيقية .
 - تعليمات إدارية تنظيمية .
 - نصوص تنظيمية .
 - مذكرات توضيحية...
- تجدر الإشارة إلى أن هذين الملاحظتين أو العبارتين لا يمكن اللجوء إليهما إلا في المرحلة الثانية (الوسيلة).

اقتراحات بالنسبة للطور الثالث

في حالة انعدام استعمال الوثيقة لأغراض التسيير الإداري، في هذه الحالة يقترح المسؤول المكلف بإعداد جدول الحفظ مآل الوثيقة و ذلك حسب القيمة الأرشيفية التي يراها في الوثيقة.

مثال :

1. الإقصاء: أ - بالنسبة للوثائق التي لا تحوي لا قيمة إدارية و لا قيمة أرشيفية تاريخية.

2. الحفظ: ح - بالنسبة للوثائق التي تكتسي فائدة أرشيفية ذات قيمة تاريخية أو لإثبات الحقوق (الشهادة) أو عملية أي تكتسي طابع السيورة.

3. العينات: ع - تخص حــــفظ الوثائق التي تمثل نموذج لسلسلة من الملفات مع إشارة تتضمن إقصاء باقي الملفات الأخرى التابعة لنفس السلسلة



الدورة التكوينية بولاية ميلّة وإحياء يوم الشهيد

ساهم إطارات الأرشفة الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 18 فيفري 2009 في تأطير دورة تكوينية وتحسيسية ضمت مجموع المكلفين بالأرشفة على مستوى بلديات و دوائر ولاية ميلّة من أرشيفيين و تقنيين.

تمحورت الدورة حول التكفل بالأرشفة من حيث حفظ ومعالجة الأرشفة بكافة أوعيته كما تضمنت الدورة حملة تحسيسية لمجموع الأمناء العامون لبلديات ودوائر الولاية المذكورة تركزت أساسا على ضرورة العناية بقطاع الأرشفة وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لذلك.

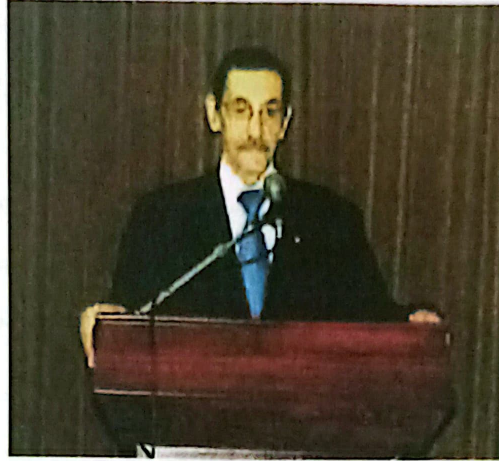
بالموازاة لما ذكر ساهم الأرشفة الوطني في إحياء ذكرى يوم الشهيد (18 فيفري) التي احتضنتها الولاية بإقامة معرض للوثائق والصور الخاصة بتاريخ الجزائر و المحفوظة بالأرشفة الوطني.

شهدت الدورة إقبالا واهتماما كبيرين من طرف القائمين على الأرشفة بتراب الولاية مما يفسر الاهتمام الكبير والعناية الفائقة التي توليها السلطات المحلية لقطاع الأرشفة



المنتدى الدولي حول الحماية الدولية للأرشيف

احتضن بمقر الأرشيف الوطني يومي 22 و 23 مارس 2009 منتدى دولي تحت عنوان: "الحماية الدولية للأرشيف"، حضره الأمين العام للمجلس الدولي للأرشيف السيد دافيد لينتش كضيف شرف إلى جانب عدة سفراء و شخصيات عربية و أجنبية.



افتتح المدير العام للأرشيف الوطني الجزائري السيد عبد المجيد شيخي المنتدى منوها في مداخلته بمدى أهمية الموضوع المطروح نظرا لتقلبات السياسة الدولية التي راح ضحيتها التراث الإنساني و ضياع ملكيات كبيرة من التراث الثقافي جراء الإلتفاف العمدي ، السرقة و التحويل. مؤكدا أن الهدف المنتظر من هذا المنتدى هو إرساء آليات و قواعد الأساسية من أجل حماية دائمة و تعاون دولي للحفاظ على الأرشيف الذي يعتبر ذاكرة الأمة أينما كان و حيثما أينما وجد. و قد تناول أيضا موضوع الأرشيف المحول أين طلب من السيد دافيد لينتش الحياد فيما يخص هذا الموضوع من أجل التباحث عن الطرق الكفيلة التي تمكن الدول المستعمرة و البلدان التي تعرضت للاستعمار من الوصول إلى أرشيفاتها الموجودة في الأرشيفات الأجنبية. بعدها أحييت الكلمة للسيد دافيد لينتش الأمين العام للمجلس الدولي للأرشيف الذي بين الدور الهام و الإيجابي الذي تلعبه الجزائر في المجلس، ثم تطرق إلى بعض المستجدات المتناولة حاليا في المجلس.

أما بالنسبة لموضوع المنتدى فقد طالب السيد دافيد لينتش بضرورة تفعيل الحماية الدولية للأرشيف من الناحية القانونية و العمل على تكييف هذه القوانين مع الخصوصيات الثقافية و الاجتماعية لكل دولة، و توسيع نطاق تأثير المجلس على الحكومات من أجل إعطاء الأهمية الكبرى لمجال الأرشيف.



قدمت خلال اليومين الدراسيين صفوة من المداخلات التي ألفت بالإشكال المطروح حيث ارتكز المتدخلون سواء كانوا عرب أم أجانب على الدراسات النقدية للنصوص التشريعية في مجال حفظ الأرشيف، حماية الأرشيف و سيادة الدول ، كما تطرقوا إلى ضرورة رصد الخبرات المكتسبة في هذا المجال و طرح مدى مساهمة المنظمات و الجمعيات التي تنشط في مجال الأرشيف.

- اختتمت أشغال المنتدى في اليوم الثاني من طرف المدير العام للأرشيف الوطني السيد عبد المجيد شيخي الذي طرح فكرة إصدار نص على شكل بيان يتضمن طلب من المجلس الدولي للأرشيف إيصال صوتنا للهيئات المختلفة

على المستوى الدولي للتكفل بالحماية الحقيقية للأرشيف سواء كان أرشيفها الخاص أو الأرشيف المخزن لديها.



و في الأخير عبر السيد المدير العام عن امتنانه للحضور بمشاركتهم الفعالة في هذا المنتدى بمختلف آرائهم و تجاربهم خبراتهم المكتسبة، آملا أن يكون هناك تواصل و نتائج ملموسة في مجال حفظ و حماية الأرشيف.



على هامش المنتدى لجنة الدرع الأزرق الدولية ICBS من أجل حماية التراث الثقافي العالمي

ثم على هامش الندوة الدولية حول "الحماية الدولية للأرشيف" التعريف بلجنة الدرع الأزرق الدولية، و
ها نحن نعرف لكم هذه المنظمة بالاعتماد على بعض أدبياتها التي يمكن الإطلاع عليها باللغات الأجنبية على
موقعها الإلكتروني.



منظمة الدرع الأزرق كالهلال الأحمر و لكن في المجال الثقافي. الدرع الأزرق رمزٌ تبنته اتفاقية لاهاي
(1954) لتمييز المواقع الثقافية التي يجب حمايتها أثناء النزاعات المسلحة. كما أنه تسمية للجنة الدولية التي أنشئت
في 1996 لحماية التراث الثقافي العالمي أثناء الحروب أو عند وقوع كارثة طبيعية.

تجمع لجنة الدرع الأزرق الدولية كل من المتاحف و الأرشيفات و المكتبات و الهيئات القائمة على المعالم و
المواقع الثقافية. و بذلك تتضافر فيها معرفة و تجربة و شبكات كل هذه المنظمات التي يعد التراث الثقافي جوهر
عملها: و بالتالي تشكل اللجنة خزاناً فريداً من الخبرات التي يمكن استشارتها و طلب مساعدتها في الميدان عند اندلاع
حرب، كما كان الحال في يوغوسلافيا، أو إعصارات كما هو الحال في أمريكا الوسطى

لجنة الدرع الأزرق الدولية منظمة دولية مختصة و مستقلة. مهمتها حماية التراث الثقافي، التي تتحقق في
الميدان بتنسيق كل العمليات الوقائية، لتتشكل قوة تصدي بالوسائل المناسبة في حالات الطوارئ.



تتشكل لجنة الدرع الأزرق الدولية من المنظمات غير-الحكومية التالية

- المجلس التنسيقي لجمعيات الأرشيف السمي-البصري CCAAA
- المجلس الدولي للأرشيف ICA
- المجلس الدولي للمتاحف ICOM
- المجلس الدولي للمعالم و المواقع الثقافية ICOMOS
- الاتحاد الدولي للمكتبات و جمعيات المكتبيين IFLA

لجان الدرع الأزرق الوطنية يرتبط مصير كل المبادرات الدولية بقيام مبادرات محلية تعنتي بإيصال فحواها و دعمها. لذلك أنشئت لجان الدرع الأزرق في عدة بلدان، و بعضها في طور التأسيس.

تجمع هذه اللجان مهنيين من مختلف القطاعات؛ هيئات حكومية محلية و وطنية، مصالح الحماية و الأمن و الجيش.

و لما تسمح له من تبادل خبرات و معلومات، أضحت هذه اللجان تشكل منتدى يمكن بواسطته التصدي لحالات الطوارئ بأحسن الطرق. فهي، في كل بلد تتواجد فيه، مراكز للتوعية حول المخاطر التي قد يتعرض لها التراث الثقافي. كما تحت البلدان الأعضاء على المصادقة على اتفاقية لاهاي و تطبيقها إن لم تفعل بعد.



الأرشفة الإلكترونية

- بموجب التحولات التي تشهدها المجتمعات بسبب ثورة المعلومات، التي ترتبط أساسا بتتبع أدوات و وسائل الاتصال و كذا شبكات المعلومات، وباعتبار مؤسسة الأرشفة الوطني الجزائري مرآة للرصيد الفكري والتاريخي لمجتمعنا، و أن من مهامها الرئيسية تكمن في حماية الذاكرة و نشرها و كذا حفظ جزء لا يستهان به من التراث الوطني و تبليغه، فهي مطالبة بمواكبة هذا التطور والالتحاق بركب عالم التكنولوجيا الرقمي، بالاعتماد على تقنيات الأرشفة الإلكترونية من أجل تحقيق الأهداف التالية:



- الحفاظ على الوثائق الأرشيفية و صيانتها من التلف نتيجة كثرة الاستعمال و التداول و ذلك بتبليغ صورة مستنسخة منها و الحفاظ على الوثائق الأصلية.

- تجاوز الحواجز الزمنية والجغرافية عند تبليغ المعلومات.

- تحسين الخدمات المقدمة للباحثين بضمان الدقة من أجل وصول سريع إلى المعلومة، يوفر عناء البحث و يؤمن المعلومات المخزنة. - تقاسم المعلومة باستغلال عدد من الباحثين لنفس الوثيقة في آن واحد.



و من دوافع اعتماد الأرشفة الإلكترونية

1 - تفاقم ظاهرة تدفق المعلومات في مختلف المجالات نتيجة التطورات العلمية والتقنية الحديثة، التي توقفنا عند المسائل التالية:

- إشكالية التحكم و السيطرة على هذه الظاهرة.
- المراهنة على الوثيقة باعتبارها مادة إستراتيجية في حياتنا.
- إعادة تنظيم أرشيفنا في مطلع الألفية الثالثة في محيط يعج بالنظم الآلية وتقنيات التكنولوجيات الحديثة.

2 - اشكاليات التسيير التقليدي للوثائق، ومنها: • خطر ضياع الوثائق الأصلية من جراء التداول (كثرة التداول).

- بطئ الوصول إلى المعلومة .
- تأخر أخذ القرارات .
- كلفة العملية (الجهد و الوقت في الترتيب و البحث) .

الأرشفة الإلكترونية

يرتكز نظام الأرشفة الإلكترونية على تطبيق جملة من المعارف و الإجراءات و الوسائل فيما يتعلق بتخزين و بإسترجاع الوثائق و الملفات الإلكترونية من أجل تحقيق الأهداف التالية :

- مواجهة التدفق الهائل للوثائق و السيطرة على الأرصدة الأرشيفية المكسدة بمعالجتها وحفظها واسترجاعها في أسرع وقت .
- الوصول إلي محيط بلا ورق و حكومة إلكترونية بلا وثائق ورقية .



مراحل الأرشفة الإلكترونية

تنقسم مراحل الأرشفة الإلكترونية إلى مرحلتين أساسيتين:

- 1- مرحلة التخطيط والدراسة للأرشفة الإلكترونية.
- 2- مرحلة الرقمنة أي التصوير الرقمي للوثائق التي ستدخل ضمن نظام التسيير الإلكتروني.

التسيير الإلكتروني للوثائق

أصبحت حتمية لابد منها للدخول في الألفية الثالثة خاصة بعد انتشار شبكة الأنترنت، فأضحى من الضروري أن تتعامل دور الأرشفة مع المقاييس والمعايير الدولية الخاصة بتسيير الأرشفة ووصفه، وتبليغه، أهمها في هذا المجال معيار "ISADG – ISAAR – Records Management ISO15489-EAD"، الذي يتيح مجموعة من الوظائف، هي:

- تنظيم الوثائق وتخزينها ومن ثم الإطلاع عليها من خلال قاعدة بيانات. ? تسهيل عملية البحث بواسطة نظام استكشافي.
- تسيير دورة حياة الوثيقة منذ نشأتها إلى غاية تحديد مصيرها النهائي وذلك من خلال:
- رقمنة الوثائق.
- الحفظ على أوعية مغناطيسية وبصرية.
- البحث والاسترجاع.
- مراقبة المدفوعات وعملية الإطلاع.
- التبليغ وبث المعلومات بطبعتها أو نشرها.

أجهزة الحفظ الإلكتروني

- أجهزة تصوير رقمي أو مسح ضوئي (scanner مسطحة من نوع 3A (للحجم كبير) و 4A (للأحجام الصغيرة). تنتمي مؤسسة الأرشفة الوطني، في هذا الصدد، اقتناء أجهزة تصوير من نوع 0A للأحجام الجذ كبيرة.



- جهاز (microfilm digitizer) يسمح برقمنة المصغرات الفيلمية.
- آلات التصوير الرقمية.
- أجهزة الحفظ ذات جودة وسعة عالية مثل الأبراج الضوئية (Juke-box) وهي بمثابة مكتبة تمكنا من تخزين كم هائل من المعلومات الإلكترونية مرتبة في أوعية ضوئية وفقا لنظام معين. ? أجهزة الطبع الرقمية.





- هي إحدى أوجه التطور اليومي و السريع في عصرنا، وتتمثل في:
- الوثائق المنتجة في محيطات شبكية بما فيها قواعد البيانات.
- الوثائق الرقمية الأصل أي الوثائق المنتجة مباشرة في شكل إلكتروني.
- الوثائق التي تم رقمتها في إطار نظام معين أو في إطار سلسلة من الأعمال الجارية.
- "المعلومات المسجلة، صادرة أو واردة، في نطاق إدارة نشاط رسمي أو شخصي، منذ بدايته إلى غاية نهايته، و التي تتضمن على محتوى أو محيط و هيكل لاثبات حقيقة النشاط" (مرشد الأرشيفين من إعداد المجلس الدولي للأرشيف).

في مجال الأرشيف، شجعت زيادة طلبات الباحثين من حيث النوع و الكم على تطورها السريع على الشكل التالي:

- نشر الأرشيف المرقم الأرشيف المفتوح عن طريق صفحة الواب أو من خلال البوابات portails التي توصل إلى المواقع. sites? جمع المعلومات بمختلف أشكالها نص ، صورة ، فيديو .
- معالجة الوثائق الإلكترونية و تحويلها من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي.
- إن إمكانية تفاعل دور الأرشيف، و منها الأرشيف الوطني الجزائري، مع التطورات التكنولوجية و كذا تعميم استخدامها، يعتمدان أساسا على اطرار متخصصة في الأرشيف وفي الاعلام الآلي على حد سواء و هذا من أجل:
- رفع مستوى الخدمات و التقليل من العناء و الوقت.
- الاستغناء عن الكثير من الاعمال التقليدية و تطوير الخدمات الأرشيفية.
- نخلص إلى أن نجاح إدخال التكنولوجيات الحديثة في المؤسسات الأرشيفية يرتبط بالتحضير الجيد و التنظيم المحكم و المقنن و المسبق للوثائق الأرشيفية.

للسيدة بو عبدالله غنية

أرشيفية و ثائقية رئيسية



وقفة مع المرحوم إبراهيم بلبحري



إثر وفاة السيد إبراهيم بلبحري ارتى الأرشيف الوطني أن يقدم نبذة عن حياة المرحوم، مقتبسة من التسجيل الذي قام به الأرشيف الوطني مع المرحوم يوم 07 جويلية 2007 بمقر سكناه.

ولد الفقيد إبراهيم بلبحري، أحد أعمدة الساحة الإعلامية الجزائرية في 17 جانفي 1931 بولاية باتنة، زاول تعليمه الابتدائي في مدرسة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و في سنة 1953 التحق بمعهد ابن باديس بقسنطينة.



ألقي عليه القبض سنة 1958 بتهمة الانتماء إلى الثورة، وتم سجنه بولاية باتنة وبعدها نقل إلى عدة مراكز للتعذيب، فانتهى به الأمر في مركز عين وسارة حيث حاول أن يشارك في النشاط الداخلي للمركز من باب التطوع، فمارس مهنة تعليم اللغة العربية لزملاءه السجناء. فاقت مدة سجنه العامير.

بعد خروجه من السجن رغب في الالتحاق بسلك المعلمين فشارك في مسابقة للمعلمين سنة 1962، لكن شاعت الأقذار وبمحض الصدفة أن يجد نفسه في إذاعة باتنة على أساس أن يعمل بها لمدة شهر أو شهرين في انتظار الدخول المدرسي لكنه بقي فيها إلى غاية 1965.

انتقل فيما بعد إلى قسنطينة ليعمل كمقدم لنشرة الأخبار، وبعد أن تم توحيد الشبكة الإعلامية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1969،

ذهب إلى الجزائر ليوصل عمله كمقدم للنشرة الإخبارية إلى أن أصبح رئيسا للتحريير.

رأى المسؤولين آنذاك تحويله إلى مناصب إدارية، فحول إلى ورقلة لإنشاء محطة ورقلة الجهوية ثم إلى وهران كمدير جهوي ليعود مرة ثانية إلى ورقلة من جديد، ثم إلى الجزائر العاصمة كمدير للأخبار. عين كعضو في المجلس الأعلى للإعلام سنة 1990، ليبقى فيه لمدة سنتين و أربعة أشهر، ليعود بعد ذلك إلى ورقلة.

في سنة 1999 عاد إلى الجزائر ليعين في منصب مدير عام مؤسسة التلفزة الجزائرية حيث بقي في منصبه إلى غاية تقاعده، حيث تفرغ للمطالعة إذ أصبح الكتاب صديقه الحميم، إلى أن وافته المنية عن عمر يناز الـ 78 سنة في مستشفى باريس إثر مرض عضال يوم 04 أفريل 2009.



ملخص لمداخلة صيانة وترميم الوثائق

يكتسي موضوع الحفظ أهمية معتبرة في دور الأرشيف بحيث تغيرت ظروفه (الحفظ) عبر الأزمنة وخاصة بعد الثورة الصناعية وظهور التكنولوجيات الحديثة، فطُرأت مشاكل عديدة في هذا الميدان، إذ اضطر الإنسان إلى إيجاد أساليب جديدة لحماية الوثائق تمثلت في عنصرين :

- **الحفظ الوقائي:** هو حماية الوثائق من الأخطار المهددة والمتلفة منها الخارجية، ووقايتها لأن الوقاية خير العلاج.
- **الحفظ العلاجي:** معالجة الوثائق المتضررة من الأخطار الداخلية (للوثيقة) والمصابة بإصلاحها وترميمها.

وفي هذا المجال يعمل الأرشيف الجزائري وفقا للمهام المخولة له والأهداف التي حددها القانون، باتخاذ كل التدابير اللازمة لاكتساب تقنيات مختلفة منها: النسخ، والطبع والتجليد والترميم.

- **الترميم:** هو عملية فنية وعلاجية في نفس الوقت، تتطلب مهارات وخبرة فائقة في هذا المجال لإعادة الشكل المطلوب والقريب من أصله دون تغيير أو تزيف في الأصل.

باشرة الأرشيف الوطني الجزائري في عملية ترميم الوعاء الورقي المتمثل في الرصيد التاريخي الهام لفترة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الذي هو عبارة عن سجلات للمحاكم الشرعية.

إن السجلات التي تعرضت إلى إصابات مختلفة منها النمو الحشري الذي يؤدي إلى تآكل الأوراق، توجه إلى مصلحة الترميم للكشف عنها ومعالجتها معالجة علمية وترميمها وبالأحرى إلى المخبر الميكروبيولوجي الذي يصنف الفطريات التي تصيب الوثائق ويعمل على معالجتها.



و القيام بعملية التقييم الأولي ضروري للقضاء على الفطريات والبكتري بحيث تتخذ الخطوات الهامة قبل عملية الترميم بـ :

- تصوير الوثيقة فتوграфия ومتابعة العملية لتقييم مهارات المرمم.
- تحضير بطاقة لتشخيص السجل مع تحديد الإصابات ووصف الوثيقة وصفا دقيقا.
- تحديد الإصابات الظاهرة مثل الثقوب، وتآكل الأوراق على شكل أنفاق، والبقع الصفراء والداكنة التي تغطي المعلومات الموجودة بالوثيقة.
- كما تتطلب عملية الترميم عدة إجراءات لمعالجة السجلات والوثائق بصفة عامة

ترميمها وتقييمها، بحيث يتضمن علاج الوثيقة العمليات الأساسية هي :

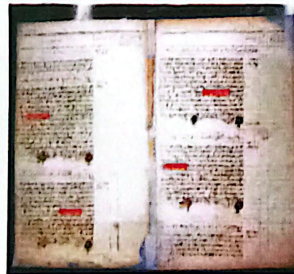
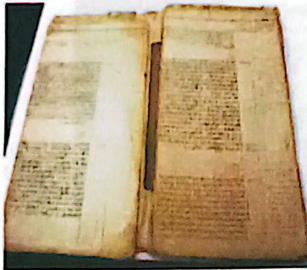
- التنظيف والتنظيف الجاف لتخليص الوثائق من الأتربة والغبار بواسطة آلة شفط الأتربة بعد تعقيمها واستعمال أجهزة ومواد خاصة لذلك.
- أو بواسطة مواد كيميائية يدويا لإزالة البقع لكن المطلوب من هذه العملية هو اتخاذ الحيطة والحذر نظرا لخطورة هذه المواد التي تعود على الإنسان والوثيقة بالضرر.
- تفكيك السجل في حالة وجوده متحجرا، بأدوات معينة بالتبخير بدون تأثير على الأحبار الموجودة، مع تثبيت الحبر باستخدام مادة عازلة في حالة انحلال الحبر.
- تتكون الأحماض المتواجدة في الأوراق نتيجة التركيبة ومكونات الورق، الذي يرجع سببها إلى ظروف التخزين السيئة والأحبار المستخدمة في الكتابة، والذي يجب إزالتها (الأحماض) لمنع الإنحلال الداخلي للورق والملاحظ أن الورق المستعمل قبل سنة 1850 خالي من مادة الحموضة ولا يتطلب هذه العملية.
- أما تقوية الوثائق بالرقائق هي الطريقة اليدوية الأكثر انتشارا في العالم، بحيث نقوم بتقوية الوثيقة بتلصيق الرقائق الشفافة على سطح الورق في صورة مساحية ثابتة.



-على هذا الأساس فالترميم اليدوي هو النوع المستعمل في الأرشيف الوطني الجزائري في انتظار تحضير مخبر الترميم الآلي الذي نحن في صدد تهيئته.

-لا نستطيع فصل الترميم اليدوي عن الترميم الآلي الذي يستعمل فيه جهاز لخلط لب الأوراق والألياف لأن الترميم اليدوي يتطلب قوة التحكم والحس العالي من طرف المرمم بتعامله مع الوثيقة فهو رغم التطورات العلمية والتقنية يبقى الترميم اليدوي النوع الأكثر إستعمالا الذي يستخدم فيه أدوات خاصة دون اللجوء إلى الآلة. لكن الوقاية المطلوبة والمفروضة بعد عملية الترميم مهما كان نوعه، هو حفظ الوثائق في أماكن التخزين الملائمة التي تخضع للمقاييس تقاديا من إصابتها بالمرض والإتلاف لأن عملية الترميم هي العملية الفنية التي تعمل بها دور الأرشيف لحفظ التراث الأرشيف والموروث الثقافي للأجيال.

كيفية ترميم السجلات





سجل قبل الترميم



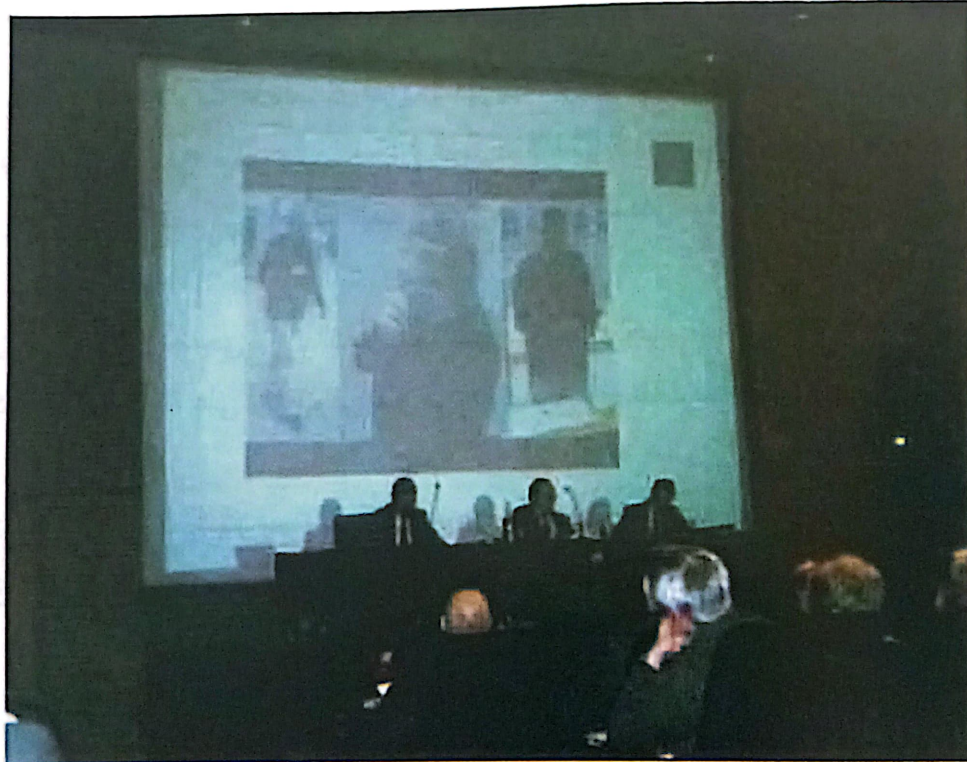
سجل بعد الترميم

للسيدة صاري فاطمة الزهراء
رئيسة قسم تقنيات الأرشفة والتكوين



سرقة الأرشيف و المتجارة به بطرق غير شرعية

كل البلدان مهما كان موقعها الجغرافي أو السياسي أو الثقافي، قد تعاني من سرقة تراثها الثقافي أو تكون مقصد سارقي التراث من بلدان أخرى للمتجارة به. ولعل من أهم العوامل التي تشجع هذه الظاهرة السياحة. فالسائح يود دائما اكتشاف مختلف خصائص ثقافة و تاريخ و عادات و تقاليد سكان البلد الذي يزوره، فتجده بالتالي شديد الميول لشراء و اقتناء أشياء تذكارية، تشكل بالنسبة له، الوسيلة الأنجع لتمديد تلك الخصائص في ذاكرته. لذا وجب عليه، عندما يختار ما يريد اقتنائه، توخي الحذر لكي لا يتورط في عمليات تهريب مكونات التراث الثقافي المحمي عامة و الأرشيفي خاصة من البلد الذي يزوره.





- وقد أكتشفت عدة عمليات نهب وسرقة لهذا التراث في عدة بلدان، خاصة تلك الموجودة في حالة حرب على غرار العراق، أو تلك التي لها مواقع أثرية هامة على غرار مصر، والتي عرفت العديد من هذه العمليات. وقد اعتمدت عدة قوانين لمحاربة هذا التهريب وردعه، لكن تبقى هذه الأخيرة غير كافية كونها تستدعي شراكة واسعة لكل بلدان العالم، فقد تسرق تحفة أثرية أو وثيقة أرشيفية قديمة من بلد ما في قارة ما لتعرض للبيع بالمزاد في بلد من قارة أخرى.

أضحت إذن حماية التراث الثقافي لمختلف البلدان أكثر من ضرورة، خاصة مع تطور التجارة الالكترونية على الانترنت، لذا ضاعفت دول الاتحاد الأوروبي من إبرام المعاهدات الثنائية و الجماعية فيما بينها، وبين الدول الأكثر تعرضا أو التي يحتمل تعرضها لعمليات النهب مثل العراق مصر و أفغانستان.

و على غرار التراث الثقافي بصفة عامة، فإن مهنة الأرشيفي أصبحت هي أيضا معرضة بصفة مباشرة ومنذ سنوات عدة لمشكل سرقة وتهريب التراث الثقافي على اختلاف طبيعته. ويتقن العالم بأسره أن كل المؤسسات و مصالح الأرشيف دون استثناء ليست في مأمن من هذه الظاهرة الخطيرة التي بدأت تنتظم في شبكات عالمية لا تعترف بمفهوم الحدود.

من هذا المنطلق أضحي تبادل التجارب والخبرات وإقامة أنظمة لمحاربة هذه الظاهرة و الوقاية منها أكثر من ضرورة، على أن تقوم في أطر موحدة ومجددة بصفة دائمة.

وفي هذا المضمار يجدر بنا تذكير التوصيات العامة التي خرج بها الملتي الأوروبي، المتعلق بالموضوع و المقام بمدينة روبي الفرنسية يومي 20 و 21 نوفمبر 2008، و التي جاءت كما يلي:



- ضرورة الاعتراف بمختلف قواعد المعلومات حول الأشياء المسروقة، التي أنشئت من طرف الإنترنت و مختلف الجهات المعنية.
- ضرورة وضع هذه المعلومات تحت تصرف كل المؤسسات المعنية بهذه السرقة، على غرار المصالح الأرشيفية و المتاحف بالإضافة إلى المصالح القضائية المعنية بالتحقيق في هذه العمليات و ردعها.
- ضرورة الإسراع في التعريف بالشبكات العالمية التي تقف وراء عمليات سرقة و نهب التراث الثقافي بصفة عامة و الأرشيفي خاصة، حتى نتمكن من تسهيل تبادل المعلومات بين البلدان المعنية و بين البلدان و المؤسسات القائمة على المتابعة القضائية و ردع هذه الآفة.
- التحذير من تفاقم هذه الظاهرة، خاصة مع ظهور الانترنت و استعماله في التجارة الالكترونية و اعتماد الشبكات العالمية المختصة في تهريب التراث الثقافي على هذه التقنية.
- ضرورة تجهيز المؤسسات الأرشيفية و الثقافية بكاميرات و أجهزة إنذار لاكتشاف مختلف عمليات السرقة، و خاصة بقاعات المطالعة على مستوى المؤسسات الأرشيفية.
- ضرورة إجراء عمليات تكوينية لفائدة موظفي هذه المؤسسات على حد سواء لفهم شخصية السارق و بالتالي تطوير حدسهم إزاء هذه العمليات.
- ضرورة اللجوء إلى آراء الخبراء لتحديد أصل و مدى أصالة المادة الثقافية المسروقة حتى يتمكن إرجاعها إلى موطنها و موضعها الأصليين.



و قد جاءت هذه التوصيات كنتيجة حتمية للنقاش العلمي الحاد الذي تمحور حوله حصول استعراض الوضعيات الناتجة عن عمليات سرقة و تهريب التراث الثقافي في الدول الأوروبية و حول تجربتها و خبرتها في اكتشاف و محاربة هذه الظاهرة.

في الأخير اتفق الجميع على أن عقلنة الجهود و توحيدها هي الحل الوحيد لمحاربة ظاهرة سرقة و تهريب التراث الثقافي بصفة عامة و الأرشيفي بصفة خاصة، على أن تمس هذه الشراكة كل البلدان المعنية من قريب أو من بعيد بهذه الظاهرة، بالإضافة إلى كل الهيئات الدولية الفاعلة في الميدان على غرار الانترنت و المجلس الدولي للأرشيف و المنظمة الدولية للمتاحف.

للسيد علي تكلال بالتصرف
أرشفيفي وثائقي





- اجتمع المكتب التنفيذي للمجلس الدولي للأرشيف للمرة الأولى بالجزائر أيام 26، 27، 28 مايو 2009 بولاية تلمسان (ارتقبوا عددا خاصا بالموضوع)

- في إطار الاحتفال بالذكرى 55 لأحداث 08 ماي 1945 نظمت جامعة 08 ماي 1945 بقالة الملتقى الدولي السابع حول مجازر 08 ماي 1945 خلال أيام 09 و 10 ماي 2009 . عرف هذا الملتقى مشاركة قوية لأساتذة و باحثين جزائريين و أجانب، و شارك الأرشيف الوطني الجزائري في هذا الملتقى من خلال محاضرة ألقاها السيد المدير العام للأرشيف الوطني السيد عبد المجيد شيخي، بالإضافة إلى معرض أقيم على هامش هذه الفعاليات .

- زيارة مجاملة للسفير التركي في جانفي 2009 و لمناقشة إمكانية إقامة نشاطات مشتركة مثل المعارض .





- في إطار نادي الذاكرة، تم يوم 16 أفريل الفارط تخليد ذكرى المؤرخ الكبير المرحوم
الدكتور يحي بو عزبز و تكريم حرمه بعد تنفيذ وصيته بوقف مكتبته الخاصة لصالح مركز الأرشيف
الوطني





مركز الأرشيف الوطني
20 شارع حسان بن نعمان حي البساتين، بئر خادم، الجزائر.
الهاتف: 21/20 16 54 021
الفاكس: 19 16 54 021
البريد الإلكتروني: dgancan@mail.wissal.dz
موقع الإنترنت: www.archives-dgan.gov.dz